

بيان مجموعة الأربعة والعشرين الحكومية الدولية المعنية بالشؤون النقدية والتنمية الدولية

20 سبتمبر 2003

أولاً- آفاق الاقتصاد العالمي

1- يلاحظ الوزراء أنه بالرغم من انحسار بعض جوانب الغموض في الاقتصاد العالمي، فإن الآفاق المستقبلية لا تزال عرضة لمخاطر كبيرة نتيجة للاختلالات العالمية المستمرة، وبطء معدل الانتعاش الاقتصادي، والتقدم المحدود في معالجة المشكلات الهيكلية في الاقتصادات المتقدمة الكبرى. ويرى الوزراء أن استمرار الاعتماد الشديد على الولايات المتحدة لتحقيق النمو العالمي والاختلالات الكبيرة في الحساب الجاري بين المناطق الكبرى يخلق خطر حدوث تحركات غير منظمة في أسعار العملات وعودة الضغوط الحمائية من جديد.

2- ويشجع الوزراء سلطات الولايات المتحدة على استحداث إطار متوسط الأجل لوقف التدهور في حسابات المالية العامة الأمريكية، ويعتدرون أن اتخاذ تدابير تنشيطية أقوى على صعيد السياسة النقدية والمالية العامة في أوروبا من شأنها الإسهام في تحقيق الانتعاش العالمي، وإن كانت التصحيحات الهيكلية لا تزال هي المفتاح لتحقيق أداء أفضل في الأجل المتوسط. وإذ يقر الوزراء بظهور بوادر أولية للانتعاش في اليابان، فهم يوصون ببذل جهود أقوى للتغلب على جوانب الضعف في القطاع المالي واستعادة قدرة المالية العامة على الاستمرار. ويلاحظ الوزراء أن التقدم صوب الاستقرار الاقتصادي الكلي والسياسات الموجهة إلى النمو قد مكّنا البلدان النامية، وخاصة في آسيا، من الإسهام في دعم استمرار النشاط الاقتصادي العالمي.

3- ويكرر الوزراء دعوتهم إلى تعزيز جهود التعاون الدولية من أجل المعالجة الفعالة للاختلالات الاقتصادية الكلية وتقوية احتمالات النمو العالمي في الأجلين القصير والمتوسط. ويمكن تحقيق ذلك من خلال ما يلي: (1) ضمان وجود بيئة اقتصادية ومالية دولية مستقرة؛ (2) زيادة المساعدة المقدمة لتحقيق أهداف التنمية في الألفية الجديدة؛ (3) إحراز تقدم ملموس في جولة مفاوضات الدوحة التي تجريها منظمة التجارة العالمية. ويجب على جميع البلدان ومجموعات البلدان المجتمعة في دبي هذا الأسبوع أن تؤكد من جديد التزامها بالأهداف الاقتصادية والإنمائية المشتركة والإجراءات اللازمة لتحقيقها.

4- ويرحب الوزراء بفرصة الاجتماع للمرة الأولى في المنطقة العربية. وهم يلاحظون إنجازات البلدان العربية وقدرتها على الصمود أمام أجواء عدم اليقين الإقليمية، مع الإقرار بالحاجة إلى إجراء مزيد من الإصلاحات. ويلاحظ الوزراء عدم استقرار الأوضاع الأمنية والاقتصادية في العراق، ويدعون الأمم المتحدة إلى القيام بدورها القيادي في استعادة السلام وتلبية احتياجات إعادة البناء في ذلك البلد. ويشعر الوزراء بالارتياح إزاء الدور البناء الذي أبدت المؤسسات المالية الدولية استعدادها للقيام به في عملية إعادة الإعمار، ويتطلعون إلى تحقيق التقدم الملموس الذي يعد عنصراً أساسياً لتحقيق الرفاهية لشعب العراق والمنطقة ككل. ويدعو الوزراء مجتمع المانحين إلى توفير التمويل اللازم لجهود التعمير وإعادة البناء في أفغانستان. ويكرر الوزراء قلقهم العميق إزاء تدهور الوضع الأمني في الأراضي الفلسطينية وفقدان الأرواح والتدمير الشامل للبنية التحتية والممتلكات الخاصة، ويدعون المانحين إلى الإفراج عن الأموال المطلوبة بشدة لتخفيف المشقة التي يلاقيها الشعب الفلسطيني.

ثانياً- التجارة

5- يعرب الوزراء عن قلقهم البالغ إزاء فشل الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في كانون، والذي يعتبر نكسة كبرى لأهداف النمو العالمي والحد من الفقر. ويرجع هذا الفشل إلى عدم استعداد الاقتصادات المتقدمة الكبرى لإزالة الحواجز أمام الواردات الزراعية، وإلغاء الدعم الذي يقدمونه إلى منتجيهم الزراعيين. ويؤكد الوزراء ضرورة اعتماد عملية قائمة على قواعد محددة لصنع القرارات في منظمة التجارة العالمية تشترك فيها جميع البلدان. وهم يعتقدون أن المفاوضات التجارية متعددة الأطراف ينبغي اختتامها في الإطار الزمني المنفق عليه. وينبغي للاقتصادات المتقدمة أن تفي بالتزاماتها طويلة الأجل بفتح أسواقها أمام البلدان النامية، وإلغاء الدعم للقطاع الزراعي بشكل تدريجي، وإلغاء الحصص والتعريفات الجمركية المرتفعة في مجالات مثل المنسوجات والملابس. ويحث الوزراء على استئناف المفاوضات التجارية متعددة الأطراف قريباً، واختتامها على نحو يتفق ومبدأ الميزة النسبية واحتياجات البلدان في ميدان التنمية.

ثالثاً- منع الأزمات وحلها

6- يلاحظ الوزراء أن الأزمات المالية المتعاقبة خلال العقد الماضي قد أبرزت المخاطر المرتبطة بتشغيل النظام المالي الدولي الحالي. ويشيرون إلى أن التكاليف المرتفعة لهذه الأزمات إنما تقع بشكل غير متوازن على

عائق البلدان النامية التي تتفاقم مشكلاتها بسبب التدفقات الرأسمالية السالبة. ويدعو الوزراء المؤسسات المالية الدولية إلى القيام بدور حافز فعال لتشجيع التدفقات الرأسمالية الموجبة إلى البلدان النامية والمساعدة على تخفيف هذه التكاليف والمخاطر.

ومن بين التدابير التي ينبغي أن يتخذها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ما يلي:

- ◀ إضفاء الفعالية على رقابة صندوق النقد الدولي على سياسات البلدان الكبرى لضمان المساواة في معاملة جميع الأعضاء.
- ◀ مساندة اتخاذ تدابير لضمان تحقيق استقرار أكبر في تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل.
- ◀ إعادة تصميم تسهيلات التمويل الاحترازية وتقويتها، بما في ذلك خطوط ائتمان الطوارئ.
- ◀ تشجيع اعتماد سياسات اقتصادية كلية مصادرة للاتجاهات الدورية في البلدان النامية، بما يتناسب مع قدرتها على تحمل الدين في الأجل المتوسط.
- ◀ تعزيز قدرة البنك الدولي/مؤسسة التمويل الدولية على الاستجابة لاحتياجات أعضائها، وخاصة البلدان منخفضة الدخل، واستعادة التحويلات الصافية الموجبة إلى البلدان متوسطة الدخل.

7- إن انكماش حجم الموارد المالية لدى صندوق النقد الدولي بالنسبة إلى الاقتصاد العالمي والأسواق المالية العالمية، والانخفاض النسبي في أنصبة البلدان النامية من الحصص، وجوانب القصور في التسهيلات الاحترازية لدى صندوق النقد الدولي، كلها يؤدي إلى عدم التيقن من قدرة صندوق النقد الدولي على إصدار رد الفعل المناسب إزاء الأزمات المالية. ونتيجة لذلك، فقد عمل عدد كبير من البلدان النامية على تعزيز احتياطاتها لحماية أنفسها بتكلفة مرتفعة من حيث الفرصة البديلة. ويدعو الوزراء إلى تعزيز قدرة صندوق النقد الدولي واستعداده لتقديم دعم مالي عاجل وكاف، بشروط معقولة، إلى البلدان التي تواجه أزمات مالية محتملة.

8- يكرر الوزراء دعوتهم إلى تخصيص عام وكبير لحقوق السحب الخاصة، مما سيساعد على امتصاص الضغوط الانكماشية الحالية في الاقتصاد العالمي وخفض تكاليف الاحتفاظ بالاحتياطات. وهم يكررون تأكيدهم على ضرورة تعجيل جميع البلدان بالمصادقة على التخصيص الخاص الذي يتم لمرة واحدة بموجب التعديل الرابع المقترح.

9- ويرحب الوزراء بتزايد الاستخدام الطوعي لشروط الإجراء الجماعي في عقود السندات السيادية بالنسبة للاقتصادات النامية والمتقدمة على حد سواء، ويؤكدون أن مقترحات وضع مدونة لقواعد السلوك للتعامل مع

إعادة هيكلة الديون تحتاج إلى موافقة الدائنين من القطاع الخاص ومصدري السندات السيادية. ويعتقد الوزراء أن تحليلات إمكانية الاستمرار في تحمل الدين ينبغي أن تقوم على أساس الظروف الخاصة بكل بلد، وحذروا بشدة من الاعتماد التلقائي على القواعد المعيارية.

رابعاً- مساندة جهود الحد من الفقر في البلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل

10- يلاحظ الوزراء حاجة البلدان النامية التي تمتد في الأجلين القصير والمتوسط، خاصة في إفريقيا جنوب الصحراء، إلى الحصول على مقدار إضافي كبير من المساعدات الإنمائية الرسمية في الوقت المناسب وعلى نحو يمكن التنبؤ به لمساعدتها على تحقيق أهداف التنمية في الألفية الجديدة. ويحثون مجتمع المانحين على رفع مستوى المساعدات الإنمائية الرسمية لتصل إلى المستوى المتفق عليه دولياً والبالغ 0.7% من إجمالي الناتج القومي من أجل مساعدة البلدان النامية على تحقيق أهداف التنمية في الألفية الجديدة. وينبغي أن يكون تقديم المساعدات أكثر مرونة، كما يجب أن يكون الدعم الذي يقدمه المانحون متسقاً مع الاستراتيجيات المحلية. ويرى الوزراء أن نسبة أعلى من المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفقر البلدان وأكثرها ضعفاً، بشكل خاص، ينبغي أن تكون في شكل منح. ويوافقون على تقدير البنك الدولي بأنه يمكن استخدام موارد إضافية كبيرة، بفاعلية، لإعطاء قوة دفع لعملية تحقيق أهداف التنمية في الألفية الجديدة، ويؤيد الوزراء صياغة اقتراحات جديدة لتعبئة التمويل الإضافي المطلوب.

11- يرحب الوزراء بدور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في تحسين نتائج التنمية والمساعدة في دعم جهود المجتمع الدولي لتحقيق أهداف التنمية في الألفية الجديدة عن طريق تسهيلاتها الرامية إلى تخفيف أعباء الديون وتشجيع النمو والحد من الفقر. وإذ يقرّ الوزراء بتحسّن الأوضاع الاقتصادية الكلية في كثير من البلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل، فهم يواصلون حث المجتمع الدولي على التأكيد من توفر الموارد المالية الكافية لدى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي حتى يواصلوا دعمهما لتلك البلدان. وبصفة خاصة، ينبغي تعزيز قدرة "تسهيل النمو والحد من الفقر" على الإقراض في الأجل المتوسط. ويؤكد الوزراء ضرورة تقديم مساعدات فنية إضافية لتمكين البلدان منخفضة الدخل من القيام بدور قيادي في عملية إعداد تقارير استراتيجية الحد من الفقر. ويلاحظ الوزراء أنه بالرغم من إسهام مبادرة "هيببوك" في تخفيض أرصدة ديون عدد من البلدان منخفضة الدخل، فإن أعباء ديونها الكلية لا تزال ثقيلة. وهم يحثون على تكثيف الجهود للوصول بعدد أكبر من البلدان إلى

نقاط اتخاذ القرار ونقاط الإنجاز، كما يحثون على مزيد من التخفيض لأعباء الديون، بما في ذلك جعل خدمة الدين لا تتجاوز 5% إلى 10% من قيمة الصادرات بالنسبة لأفقر البلدان مثلما اقترح بعض المانحين.

خامسا- مشاركة البلدان النامية في عمليات صنع القرار في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

12- يكرر الوزراء أنه، من أجل تعزيز شرعية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لا بد من المعالجة الجادة والعاجلة لمسألة التمثيل غير الكافي للبلدان النامية في عمليات صنع القرار في هاتين المؤسستين حسبما يشير توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في مؤتمر مونتيري. وهم يدعون إلى وضع جدول زمني يؤدي إلى الاستكمال المبكر للعمل المعني بتعزيز القوة التصويتية للبلدان النامية وصوتها ومشاركتها في هاتين المؤسستين والإبلاغ المنتظم بما يتحقق من تقدم في هذا الإطار. ويعتبر الوزراء أن تقوية تمثيل البلدان النامية ينبغي أن يتضمن صيغة جديدة للحصص وتوزيعا للحصص يعكسان بشكل صحيح المركز الاقتصادي النسبي للبلدان في الاقتصاد العالمي. وهم يرون أنه ينبغي عدم إضعاف مركز إفريقيا جنوب الصحراء. كذلك ينبغي إجراء زيادة كبيرة في الأصوات الأساسية لاستعادة الدور الأصلي لتلك البلدان بالنسبة إلى القوة التصويتية الكلية. وبينما يرحب الوزراء بالتدابير الإدارية الأخيرة لزيادة عدد ممثلي إفريقيا جنوب الصحراء في مجلسي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فإنهم يرون أن هذه التدابير لا يمكن أن تكون بديلا لزيادة القوة التصويتية للبلدان النامية.

13- يعتبر الوزراء أن المشاركة المبكرة لمجلس إدارة المؤسسة الدولية للتنمية بأكمله في المناقشات المتعلقة بالسياسات التي تؤثر على البلدان المؤهلة للاستفادة من موارد المؤسسة من شأنه تعزيز مشاركة البلدان النامية في عملية صنع القرار والإسهام في شعور البلدان بملكيتهما للبرامج.

سادسا- السلع الأساسية

14- إذ يلاحظ الوزراء الأثر المدمر لصدمات أسعار السلع الأساسية على البلدان النامية، فهم يدعون إلى إصلاح "تسهيل التمويل التعويضي" الخاص بصندوق النقد الدولي حتى يصبح قابلا للاستخدام، ويطلبون إلى البنك الدولي أن يستحدث أدوات تساعد البلدان على التعامل مع مخاطر أسعار السلع الأساسية.

سابعا- كلمة تقدير وتاريخ الاجتماع القادم ومكان انعقاده

15- يعرب الوزراء عن تقديرهم لدولة الإمارات العربية المتحدة لما أجرته من ترتيبات ممتازة بمناسبة انعقاد هذه الاجتماعات وكذلك لشعب دبي لما أبداه من كرم الضيافة.

16- من المقرر عقد الاجتماع القادم لوزراء مجموعة الأربعة والعشرين يوم الجمعة، 23 إبريل 2004 في واشنطن العاصمة.

مرفق

قائمة المشاركين¹

عقد وزراء مجموعة الأربعة والعشرين الحكومية الدولية المعنية بالشؤون النقدية والتنمية اجتماعهم السابعين في دبي، الإمارات العربية المتحدة، في 20 سبتمبر 2003. وقد رأس الاجتماع معالي السيد/ فؤاد السنيورة وزير المالية اللبناني، وتولى السناتور كونراد انيل وزير مالية ترينيداد وتوباغو منصب النائب الأول للرئيس والسيد/ بول تونجوي، وزير الدولة والمالية والاقتصاد والميزانية والخصخصة في الغابون منصب النائب الثاني. وقبل هذا الاجتماع الخاص بالوزراء، عقد الاجتماع الثاني والثمانون لمندوبي مجموعة الأربعة والعشرين في 19 سبتمبر 2003 برئاسة السيد/ آلان ينعاني المدير العام لوزارة المالية اللبنانية.

المجموعة الإفريقية: عبد اللطيف بن أشينهو، الجزائر؛ وإيلانجا تشيشمبي، جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ والكساندر اسيمين، الكوت ديفوار؛ ومحمود أبو العيون، مصر؛ وأحمد سفيان، إثيوبيا؛ وبول أ. أكوا، غانا؛ وجوزيف سنوسي، نيجيريا؛ وشيرلي روبلنسون، جنوب إفريقيا.

المجموعة الآسيوية: واي. في. ريدي، الهند؛ إبراهيم شيباني، جمهورية إيران الإسلامية؛ جهاد عزور، لبنان؛ شوكت عزيز، باكستان؛ جوزي إييدرو كاماتشو، الفلبين؛ أ. س. جواردينا، سري لانكا؛ سعيد بكاش، الجمهورية العربية السورية.

¹ الأشخاص الذين جلسوا على طاولة المناقشات.

مجموعة أمريكا اللاتينية: أوسكار تانجيلسون، الأرجنتين؛ أوتافيانو كانتوتو، البرازيل؛ ماريا أجوديلو، كولومبيا؛ ليزاردو أ. سوسا لوبير، غواتيمالا؛ خافيير جوزمان، المكسيك؛ خافيير سيلفاروييتي، بيرو؛ إيوارث س. ويليامز، ترينيداد وتوباغو؛ ديجو لويس كاستلانوس، فنزويلا.

المراقبون: يونج لي، الصين؛ حمد البازعي، المملكة العربية السعودية؛ سيد عبد اللائ، صندوق أوبك للتنمية الدولية؛ ميغيل شورو، الأمين التنفيذي، مجلس النقد لأمريكا الوسطى؛ بنجو وموتاريكا، وزير التخطيط الاقتصادي والتنمية، ملاوي؛ فتح الله أوالحو، وزير المالية والخصصة؛ المغرب.

ضيوف الشرف: هورست كولر، المدير العام لصندوق النقد الدولي؛ جيمس ولفنسون، رئيس البنك الدولي؛ تريفور أ. مانويل، لجنة التنمية؛ هاينز فلاسبك، الأونكتاد؛ كرستينا أوسا، الولايات المتحدة.

صندوق النقد الدولي: سيراديو باه، عبد الشكور شعلان.

البنك الدولي: طارق الحيموس، محمد عمرو، تنوير أغا، هارونة محمود.

أمانة مجموعة الأربعة والعشرين: آرييل بويرا.

مجموعة الأربعة والعشرين، صندوق النقد الدولي: باتريك سيريلو، جونز موركو، كيت جونا، لورنا سيبليز، مايسة خليل.